الدور التنموي للمصارف المتخصصة في العراق
(دراسة حالة المصرف الصناعي في بغداد للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١)

The Developmental Role of Specialized Banks in Iraq Case study of the Industrial Bank in Baghdad for the period 2018-2021

الباحث

م.م زهراء حامد كاظم

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

zahraa.ahmad@uomustansiriyah.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ أستلام البحث : ٢٠٢٤/٧/٢٠ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٤/٨/١٢

المستخلص

سعى البحث الى معرفة الدور التنموي للمصارف المتخصصة في العراق حيث تتخلص فكرة البحث في تحليل فاعلية المصرف الصناعي ومدى مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وهل يقوم المصرف بدوره ام يسعى الى تحقيق الربح مثله مثل المصارف التجارية الاخرى وذلك بالاعتماد على تحليل البيانات التي يوفرها المصرف خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١ وبالتالي تستند فرضية البحث الى انه تضطلع المصارف المتخصصة وخاصة المصرف الصناعي بدور ريادي في تنشيط حركة الاستثمار اللازمة لاعادة اعمار البلدان الخارجة توا من الحروب والصراعات الاجتماعية ، وهذا

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد السابع عشر - آذار ٢٠٢٥
الصفحات ٨٩-١١٤

ما ينطبق على الاقتصاد العراقي ذات البنية الريعية النامية واهم ماتوصل اليه البحث انه اغلب قروض المصرف كانت موجه لموظفين المصرف حصراً او موظفين الدولة وبالتالي عدم استفادت اغلب فئات المجتمع منها وايضا لم يقم المصرف بالاستثمارات طويلة الاجل التي تدعم عملية التنمية الاقتصادية في العراق واوصت الدراسة بانه لابد من تنويع قروض المصرف وتبسيط اجراءاتها وجعل القروض متاحة للجميع فئات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الدور التنموي ، المصارف المتخصصة ، المصرف الصناعي

Abstract

The research sought to know the developmental role of specialized banks in Iraq, as the research idea is to analyze the effectiveness of the industrial bank and the extent of its contribution to the economic development process, and whether the bank plays its role or seeks to achieve profit like other commercial banks, based on the analysis of the data provided by the bank during the period 2018-2021. Therefore, the research hypothesis is based on the fact that specialized banks, especially the industrial bank, play a leading role in activating the investment movement necessary to rebuild countries emerging from wars and social conflicts. This applies to the Iraqi economy with its developing rentier structure. The most important finding of the research is that most of the bank's loans were directed exclusively to the bank's employees or state employees, and thus most segments of society did not benefit from them. The bank also did not make long-term investments that support the economic development process in Iraq. The study recommended that the bank's loans must be diversified, its procedures simplified, and loans made available to all segments of society.

Keywords: developmental role, specialized banks, industrial bank

المقدمة

ان الاهمية الكبيرة التي يوليها القطاع المصرفي للاقتصاد الوطني من خلال وظائفه

التي يقوم بها يساهم في تطوير مختلف القطاعات الاخرى، حيث لعب دورا مهما وواضحا في تطور الاقتصاد في البلدان العربية مع ظهور طرق التمويل التي يستعملها ، ثم انتشر بعد ذلك الى ان اصبح بالحجم والوزن الذي نعرفه اليوم، وان اكثر الدول تعتبر تطور نشاط المصارف مقياس لتطور نشاطها الاقتصادي فكلما زاد اعتمادها على البنوك سواء لحفظ الاموال والموجودات او استثمارها او لتقديم الاموال كلما زاد مستوى تطورها الاقتصادي ومن تلك المصارف هي المصارف المتخصصة.

وانتشرت هذه المصارف في الدول النامية خاصة بعد حصولها على دعم من الحكومات ومؤسسات وصناديق التمويل وذلك في صور مختلفة اهمها منح قروض بشروط ميسرة سواء(اسعار فائدة مدعمة – فترات سماح– معونة فنية ...الخ) وتنامى دور هذه المصارف في الدول النامية في ظل رعاية الحكومات وفي ظل هذه الدراسة سنتعرف على احد هذه المصارف المتخصصة وهو المصرف الصناعي العراقي .

١– المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١– مشكلة البحث

تكمن في الوقوف على الدور الذي تؤديه المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق بعد ان اصبح للائتمان المصرفي دور في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق .

٢.١– اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في تحليل فاعلية المصرف الصناعي او المصارف المتخصصة ودورها في التنمية الاقتصادية ومعرفت مدى مساهمة المصرف الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وهل يقوم

بـــدوره ام يســـعى الـــى تحقيـــق الـــربح مثلـــه مثـــل المصـــارف التجاريـــة الاخرى .

٣.١- هدف البحث

١- محاولة في وضع ورسم السياسات اقتصادية المناسبة لتفعيل دور المصارف المتخصصة في التنمية الاقتصادية

٢- تحليل مدى قدرة المصرف الصناعي على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية

٤.١- فرضية البحث

تضطلع المصارف المتخصصة وخاصة المصرف الصناعي بدور ريادي في تنشيط حركة الاستثمار اللازمة لاعادة اعمار البلدان الخارجة توا من الحروب والصراعات الاجتماعية ، وهذا ما ينطبق على الاقتصاد العراقي ذات البنية الريعية النامية .

٥.١- اسلوب البحث

اعتمد الباحث في اعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات من خلال جمع التقارير المنشورة على موقع المصرف الصناعي العراقي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١

٦.١- مجتمع وعينة الدراسة

الحدود المكانية: العراق

الحدود الزمانية: من ٢٠١٨-٢٠٢١

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري /ماهية المصارف المتخصصة

لغرض التعرف على المصارف المتخصصة لابد من بيان الخصائص التي تميزها عن غيرها .

١.٢- المطلب الاول: تعريف المصارف المتخصصة

يقصد بالتخصيص بصفة عامة العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من

السيولة وتعظيم الربحية اي تخصيص الاموال على بنود النقدية اي الاستثمارات بالاوراق المالية والقروض والتسليفات والاصول الاخرى [١]

وعرف قانون المصرف المركزي الاردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ في المادة (٢) منه المصرف المتخصص على انه " كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في الاردن وهدفها الرئيسي منح التسهيلات لاغراض خاصة يعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون اقراض بعد الاستئناس برأي محافظ المصرف المركزي الاردني"

ويتبين لنا من التعريف المذكور ان المصرف المتخصص يتمتع بالشخصية المعنوية مبينا اغراض هذا المصرف والمتمثلة بالاقراض بعد اخذ رأي محافظ المصرف المركزي.

وعرفها قانون رقم(٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد ومصرف الكويت المركزي والمهنة المصرفية في المادة (٧٦) بانها " تلك المصارف التي يكون عملها الرئيسي تمويل قطاعات اقتصادية معينة مثل القطاع العقاري او الصناعي او الزراعي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطها الاساسية"

وعرفها قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ في المادة الاولى منه على انها:

"المصارف المرخص لها وفقاً لاحكام هذا القانون، بمزاولة كل او بعض الاعمال المصرفية والاستثمارية والتنموية ، بصورة اساسية في قطاعات اقتصادية محددة".

اما المرسوم الاشتراعي اللبناني رقم(٥٠) لسنة ١٩٨٣ الخاص بمصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل فقد عرفها في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انها " هي تلك التي تكون غايتها محصورة في استعمال وارداتها في عمليات التسليف المتوسط والطويل الاجل وفي التوظيف المباشر او في المساهمات في عمليات شراء وبيع السندات المالية لحسابها او لحساب الغير وفي الكفالات

([١]) د.حسن عداي الحسيني ،د مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة المصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨، ص ٦٦.

المتوسطة والطويلة الاجل مقابل ضمانات كافية والكفالات قصيرة الامد شرط ان تتعلق بعمليات متوسطة وطويلة الامد"

نلاحظ ان التعاريف سالفة الذكر قد اكتفت ببيان اوجه نشاط المصرف المتخصص، ومن خلال استقراءها نجد ان المصارف المتخصصة هي تلك المصارف التي تتخصص في منح التسهيلات الائتمانية لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية والخدمية كقطاع الزراعة او الصناعة او الاسكان او السياحة الخ.

وتعرف بانها تلك التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة ومن اهم انواعها المصارف الصناعية والزراعية والعقارية فهي تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي [٢] .

وتعرف كذلك بانها مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بادوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين انواع محددة من المقرضين والمقترضين[٣].

ومما تقدم يمكن ان نعرف المصارف المتخصصة بانها تلك المصارف التي لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية وانما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات وتهدف الى منح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية متمثلة بالقطاع الصناعي والعقاري والزراعي وذلك من خلال الاقراض المتوسط وطويل الاجل.

هذا وتجدر الاشارة الى ان المشرع العراقي لم يورد تعريف للمصارف المتخصصة في ثنايا قانون المصارف او قانون المصرف الصناعي او قانون المصرف العقاري او

---

[٢] د. حربي محمد عريقات ، د. سعيد جمعة عقل ، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث) ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، ٢٠١٢، ص٦٠.

[٣] د. اكرم حداد ، مشهور مذلول ، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري) ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨، ص١٧١.

قانون المصرف الزراعي او اي قانون اخر.

٢.٢- المطلب الثاني : خصائص المصارف المتخصصة

ان المصارف المتخصصة تتميز بعدة خصائص تنفرد بها وتميزها عن غيرها من المصارف وذلك من خلال تخصصها النوعي واعتمادها على مواردها الذاتية ومنحها الائتمان طويل الاجل اضافة الى غيرها من الخصائص وذلك ما يمكن اجمالها بالاتي:

١- التخصص النوعي:

ان ما يميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف هو في تخصصها النوعي حيث انها تتعامل مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسميتها بالمتخصصة ومن هنا فان المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه المصرف الصناعي والذي يعمل في مجال العقار يطلق عليه المصرف العقاري الخ.

وبالتالي فان المصرف لا يمنح قروضه الا للاشخاص الذين يعملون في مجال تخصصه ، فالمصارف العقارية لا تمنح قروضها الا لتمويل العمليات المتعلقة بالعقارات كذلك فان المصارف الصناعية لا تمنح قروضها الا للعمليات التي تتعلق بالصناعة كأنشاء مصنع او تجهيز ورش صغيرة للشباب.

وهذا يتطلب ان يكون لدى المصرف ادارات وكوادر فنية متخصصة في نفس النشاط الذي تخصص فيه وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للمصرف وتقييمها من الناحية الفنية قبل البث فيها [٤].

٢- الاعتماد على الموارد الذاتية :

ان المصارف المتخصصة تعتمد على مواردها الذاتية في خلق الائتمان حيث يكون اعتمادها الاساسي على رأسمالها واحتياطيها ومخصصاتها بالاضافة الى بعض

[٤] خالد عبد الله براك ، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي ، دار الفكر الجامعي ، مصر، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٠ .

الموارد الاخرى كالاقتراض من المصرف المركزي والحكومي كذلك الاقتراض من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى.

٣- منح الائتمان طويل الاجل:

ان المصارف المتخصصة تتعامل في القروض طويلة الاجل والتي تحتاج اليها المشروعات بهدف التنمية الاقتصادية على عكس المصارف التجارية التي تتعامل في الائتمان القصير ومتوسط الاجل ولا تمنح الائتمان طويل الاجل الا في اضيق الحدود، وبالتالي فان هذا يعتبر السبب الاساسي لنشأة وتطور المصارف المتخصصة[٥].

٤- عدم تلقي الودائع الجارية للافراد بصفة اصلية:

يرتبط نشاط المصارف المتخصصة برأس مالها اي انها لا تستطيع التوسع في انشطتها الا في حدود مواردها المالية فهي ليست كالمصارف التجارية التي يمكنها استثمار اموال الزبائن ، حيث يعد تلقي الودائع الجارية او تحت الطلب او الحساب الجاري من الاختصاصات الاصلية للمصارف التجارية.

لهذا فان المصارف المتخصصة لا تتعامل في هذه العمليات الا على سبيل الاستثناء اذا اذنت لها السلطات المختصة [٦].

٥- تقديم الخبرة للعملاء:

ان المصرف عادة ما يقدم خبراته ومشورته الفنية لعملائه من اجل دعمهم والعمل على تقدمهم، الامر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي حرصت المصارف المتخصصة على ضم اقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة كبيرة في مجال تخصص المصرف.

٦- الاستثمار المباشر:

قد تقوم المصارف المتخصصة باستثمار اموالها بنفسها بالاستثمار المباشر وذلك عن

---

[٥] د. حربي محمد عريقات ، د . سعيد جمعة عقل ، مصدر سابق ، ص ٦٠.

[٦] د. طاهر فاضل ، ميرال روحي ، النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٣، ص ٢١٩.

طريق انشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير او انشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير، وبالتالي فانها لا تكتفي بمنح الائتمان لطالبه [٧].

٧- انها مؤسسات غير ودائعية:

ان المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية وانما تعتمد على راس مالها وما تصدره من سندات.

٣.٢- المطلب الثالث: مصادر تمويل المصارف المتخصصة

تتعدد وتتنوع مصادر التمويل للمصارف المتخصصة من الاموال الذاتية والودائع والاقراض والهبات والمساعدات وهذا ما سنوضحه في الاتي:

١- الاموال الذاتية : وتتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات

٢- الودائع : تقل اهمية الودائع في هذا النوع من البنوك عن الاموال الذاتية

٣- الاقتراض: للاقراض في هذا النوع من المصارف انواع مختلفة مثل الاقتراض من الحكومة او البنك المركزي او مؤسسات الدولة [٨].

٤- الهبات والمساعدات : ويقدمها القطاع العام وتأتي ايضا من المصادر الخارجية وتقوم مؤسسات الاقراض باستخدام اموالها على الشكل الاتي:

أ- موجودات سائلة في شكل ارصدة نقدية واذونات وسندات الحكومة

ب- موجودات متداولة تتمثل على شكل قروض ممنوحة الى القطاع العام والخاص وهي عبارة عن قروض طويلة الاجل

ج- موجودات طويلة الاجل متمثلة في قروض طويلة الاجل ومتوسطة الاجل واستثمارات في اسهم شركات.

د- موجودات ثابتة على شكل اراضي وعقارات والالات ومعدات وسيارات واثاث [٩].

---

[٧] خالد عبد الله براك ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢.

[٨] د. محمود حسن صوان ، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨، ص ٥١.

٤.٢- خلفية تاريخية للمصارف المتخصصة في العراق.

١.٤.٢- المصرف الزراعي العراقي

تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الافقي او العمودي في القطاع الزراعي وتنوع اجال القروض الممنوحة بهدف تغطية جميع انواع المجالات المخدومة فهناك القروض الموسمية او القروض متوسطة الاجل او قروض طويلة الاجل وقد نات المصارف الزراعية نفسها عن منح القروض الزراعية بسبب المخاطرة العالية لهذا القطاع بسبب الاعتماد المباشر على مياه الامطار وصعوبة متابعة تسديد القروض .

تأسس المصرف الزراعي في العام ١٩٣٥ م وقد سمي في حينها المصرف الزراعي الصناعي ، اذ وجدت الحكومة بأن هناك حاجة لمؤسسة كبيرة تتولى عملية التسليف وتخليص المزارعين من المرابين الذين استولوا على املاك المزارعين فقامت الحكومة العراقية بتشريع قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٥ الذي تأسس بموجبه المصرف الزراعي الصناعي ، حيث حددت اهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي ، وفي الاول من نيسان ١٩٣٦ بدأ المصرف اعماله ، وعندما قامت الحكومة بتطبيق قانون تسوية حقوق الاراضي في عام ١٩٤٠ برزت الحاجة الى تأسيس مصرف زراعي مستقل وفصل المصرفان عن بعضهما ، الا ان المصرف الزراعي لم يقم باعماله بصورة مستقلة تماما حتى عام ١٩٤٦ ، يبلغ رأسماله (١٢٠٣٧٥) مليار دينار ، وللمصرف الزراعي (١٥) فرعاً منتشرة في بغداد والمحافظات، وان اهداف المصرف الزراعي تباينت من مدة الى اخرى ، الا ان أهدافه العامة تمثلت بالمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وتمويل الزراعة بصورة عامة والزراعة الجماعية بصورة خاصة ، فضلا عن انمائها عن طريق ممارسة

[٩] د. اكرم حداد ، النقود والمصارف ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨، ص ١٧٢.

وظائف الاستثمار ودعم عمليات الانتاج والمساهمات في عمليات الاستثمار المباشر في المشروعات الاقتصادية والاعمال المصرفية [١٠].

وقد تمثل نشاط المصرف الزراعي التعاوني بالاتي:

أ- منح التسهيلات لزبائن المصرف من القروض والتسليف بانواعها للقطاعات كافة والتي تساهم بعملية التنمية الاقتصادية والتمويل الزراعي بصورة خاصة.

ب- قبول الودائع بالحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة والحوالات المباعة بالعملة المحلية والاجنبية وتجميعها واعادة توظيفها في مجالات التنمية .

ت- توفير المستلزمات الزراعية الضرورية وباسعار تنافسية للمزارعين

ث- تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية

ج- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وتقديم الخبرة الفنية والادارية لاقامة تلك المشاريع.

٢.٤.٢- المصرف الصناعي العراقي

تأسس المصرف الصناعي الزراعي عام ١٩٣٥ ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام ١٩٤٦ من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطنية في العراق عن طريق دعم القطاعين الخاص والمختلط حيث ساهم المصرف في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط كونه قطاع. حيوي وله أهميته في تطوير الاقتصاد الوطني ، يبلغ راسماله (٣٤٩٠٩٦) مليار دينار ، وللمصرف الصناعي (١٢) فرعاً منتشرة في بغداد والمحافظات ، يمارس المصرف نشاطاته لتحقيق أهدافه وفقاً لأحكام قانونه رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات النافذة كما يلي [١١]:

---

[١٠] مصطفى اسماعيل ناصر ، دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية ، جامعية القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٩، ص ٥.

[١١] باسم سلومي حمد ، عماد رسن حسن ، مبادرة البنك المركزي العراقي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية المقدمة من المصارف المتخصصة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد ٦١ سنة ٢٠٢٢ ، ص ٢٥.

أ- منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشاريع الصناعية على ان تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض وعلى ان لا تتجاوز مدة القرض وتأجيلاته (٥-٧) سنوات.

ب- الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التثبت من جدواها الفنية والاقتصادية والقيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة طبقاً لقانون الشركات

ج-المساهمة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر والجهات المعنية.

د-اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية التي يمكن ان تنهض بالتنمية الاقتصادية في العراق مع تقديم الاقتراحات بشأنها الى القطاعات المعنية.

هـ-تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال اختصاصه.

و- يقوم بكافة فعاليات الصيرفة التجارية التي تمارسها المصارف التجارية استنادا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم(٩) لسنة ١٩٩١ اضافة الى قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧.

ز-إجراء المناقصات والمزايدات والدخول في مختلف التعهدات مع سائر القطاعات الاقتصادية والمالية العراقية والاجنبية في البلاد وقبول الوكالات وعقد مختلف العقود وممارسة جميع المعاملات سواء بمفرده أو لحسابه او بالاشتراك مع الغير وله ان يجري كافة التصرفات التي يراها لازمة لتنفيذ اغراضه وبالشروط التي يرتئيها.

ح- استثمار الفوائض النقدية بالمساهمة في الشركات المساهمة او المشاركة معها في تنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف داخل البلد او خارجه بعد استحصال الموافقات اللازمة لذلك.

ط- إجراء المعاملات القانونية وإبرام العقود التي يراها مناسبة لأعماله.

ي- القيام بأي عمل اخر يتفق مع نشاطه او يسهل تحقيق تلك الأغراض وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة .

٣.٤.٢- المصرف العقاري العراقي

المصرف العقاري شركة عامة ووحدة اقتصادية ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل ويتمتع بشخصية معنوية وباستقلال مالي واداري واحد تشكيلات وزارة المالية ، تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٤٨ وباشر أعماله في عام ١٩٤٩ برأسمال قدره (١) مليون دينار عراقي ثم بلغ راسماله (١٠٠) مليون دينار عراقي حسب قانون المصرف العقاري (النافذ) رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٦ (المعدل) واصبح رأسماله الحالي (٥٠) مليار دينار عراقي ، ورغم ان المصرف العقاري مخصص لغرض البناء الا انه تمكن من خلال جهوده الخاصة من إدارته الرشيدة أن يحصل على اراضٍ من الدولة بمساحات شاسعة كانت تعد في نظر الاخرين لا شيء كونها تقع في الأطراف ، إلا إنه وبالإدارة الحكيمة والادراك الثاقب والتوقعات بتوسع مدينة بغداد أصبحت هذه الاراضي في الستينيات والسبعينيات في وسط المدينة بعد زحف الاحياء السكنية نحوها، للمصرف العقاري (١٦) فرعا اثنان منها في بغداد والباقي تتوزع في المحافظات بواقع فرع واحد في كل محافظة ، حيث أن تشترك جميع الفروع مثلها مثل الفرع الرئيس في تقديم الخدمات للمواطنين ، وتنفيذا لتوجيهات الدولة في توفير القروض الاسكانية للمواطنين كافة وعن طريق دعم المصارف التخصصية عن طريق الايعاز للبنك المركزي العراقي بإقراضها مبالغ مالية ومن اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والانساني للبلد ومن اجل تفعيل نشاط الصيرفة العقارية في المصرف العقاري الذي توقف عن مزاولة هذا النشاط منذ عام ٢٠١٣ بادر البنك المركزي بدعم المصارف التخصصية وبضمنها المصرف العقاري عن طريق اقراضه مبلغ من المال يستثمره المصرف في اقراض المواطنين لتوفير دور سكنية لهم ومن ثم حل أزمة السكن .

ويمكن تلخيص اهداف المصارف العقارية بالتالي:

أ- تقديم التمويل لاقامة المشاريع السكانية لذوي الدخل المحدود او كلياً

ب- اقامة المشاريع السكانية الخاصة وبيعها على المواطنين باسعار او اقساط تناسب دخولهم

ج-اعداد الدراسات الستراتيجية حول السياسة السكانية العامة للدولة والقيام بالدراسات السكانية

خ- اقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكانية المنشأة لتشجيع الانتقال اليها وتشجيع الحرف الصغيرة وبرنامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص عمل للمستفيدين من المشاريع السكانية [١٢].

هـ-تتولى المصارف العقارية عملية تسويق العقارات لكثير من الجهات من خلال عرض هذه الوحدات للبيع وفق الشروط التي تحددها الجهة المالكة للعقار

و- تقوم المصارف العقارية بادارة العقارات اي تحصيل الايجارات وعمل الصيانة اللازمة للمباني نيابة عن الجهة المالكة في حالة ماذا كانت الوحدات قد بيعت بنظام الاقساط وهذا كله تخفيف من الجهة المالكة في تحصيل مستحقاته دون عناء او مشقة.

٣- المبحث الثالث: دراسة حالة المصرف الصناعي العراقي خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

يتم دراسة حالة النشاط الصناعي لمصرف من خلال الاتي:

١.٣- النشاط الائتماني للمصرف

يعتبر النشاط الائتماني ركيزة اساسية لعمل المصرف، حيث يمارس المصرف نشاط منح القروض والتسهيلات للمشاريع القطاع الخاص والمختلط الصناعية والتجارية والخدمية والاستثمارية وفقاً لشروط وتعليمات ميسرة تضمن للمصرف استرداد حقوقه حسب القوانين والتعليمات وقد وضع المصرف لعام ٢٠١٩ بمبلغ ١٣٥ مليار دينار

[١٢] اديب قاسم ، النقود والمصارف ، الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٤.

(٢٠) مليون دولار موزعة على فروع والمكاتب[١٣] اما خلال عام ٢٠٢٠ وضع المصرف خطته الائتمانية البالغة ١٥٠ مليار دينار (٣٠) مليون دولار و٢٠ مليار دينار احتياطي للمناورة عند الحاجة والمساهمة الاكبر في عملية التنمية الاقتصادية للبلد من خلال دعم وتطوير القطاع الصناعي الخاص والمختلط والعمل على تذليل المشاكل والصعوبات التي يتعرض لها وايجاد الحلول المناسبة لها [١٤].

وخلال عام ٢٠٢١ وضع المصرف خطته الائتمانية البالغة ٢٥٠ مليار دينار و٢٠ مليون دولار و٢٠ مليار دينار احتياطي وبالتالي يشكل اعلى مبلغ من سنوات السابقة من اجل دفع عجل التنمية الاقتصادية من خلال منح القروض والتسهيلات الصناعية والتجارية [١٥] وتشمل قروض المصرف كما يالي.

١.١.٣- القروض التشغيلية

القروض التشغيلية هي القروض التي تغطي التكاليف التشغيلية لدورة إنتاجية واحدة للمنشآت الصغيرة، والتي لا يتجاوز فترة سدادها سنة واحد وكما نلاحظ في جدول (١) ان مجموع المبالغ الممنوحة لقروض تشغيلية في سنة ٢٠١٨ كانت ٧٤٣٣٥ مليون دينار بينما بلغت المبالغ المستردة ٣٣٦٣٢ مليون دينار في سنة نفسها بينما بلغت مجموع المبالغ الممنوحة ٦٣٩٨٨ مليون دينار في سنة ٢٠١٩ وكانت المبالغ المستردة ٤٣٩٦١ مليون دينار لتشكل فرق بمقدار ١٠٣٢٩ مليون دينار عن سنة ٢٠١٨. بينما انخفضت مبالغ في سنة ٢٠٢٠ لتشكل ما مقداره ٣٥٩٧٧ مليون دينار وكانت المبالغ المستردة ٤٣١٦٨ مليون دينار ،اما في سنة ٢٠٢١ نلاحظ ان مجموع مبالغ القروض الممنوحة كانت بمقدار ٨٩٩٦ مليون دينار وكانت المبالغ المستردة ٥٧١٠٣ مليون دينار في سنة نفسها ، وبالتالي تعد هذه القروض من أوجه الاستثمار الموارد المالية للمصرف وان هذه القروض موجهة لتمويل احتياجات قصيرة الاجل

[١٣] المصرف الصناعي، التقرير السنوي، ٢٠١٩، ص ١٥

[١٤] المصرف الصناعي، التقرير السنوي، ٢٠٢٠، ص ١٤.

[١٥] المصرف الصناعي ، التقرير السنوي، ٢٠٢١، ص ١٣.

تسمح بمواجهة نفقات الاستغلال وعجز الخزينة، وايضا لتمويل المشاريع التنمية المحلية التي تسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية كما في جدول والشكل (١).

جدول (١) القروض التشغيلية الممنوحة والمبالغ المستردة منها للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١

السنوات	عدد القروض الممنوحة	مبالغ القروض الممنوحة (مليون دينار)	مبالغ الاقساط المستردة (مليون دينار)
٢٠١٨	٣٧٤	٧٤٣٣٥	٣٣٦٣٢
٢٠١٩	٢٩٠	٦٣٩٨٨	٤٣٩٦١
٢٠٢٠	٥٨	٣٥٩٧٧	٤٣١٦٨
٢٠٢١	١٤	٨٩٩٦	٥٧١٠٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي للسنوات ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١

الشكل (١) القروض التشغيلية الممنوحة والمبالغ المستردة منها للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١

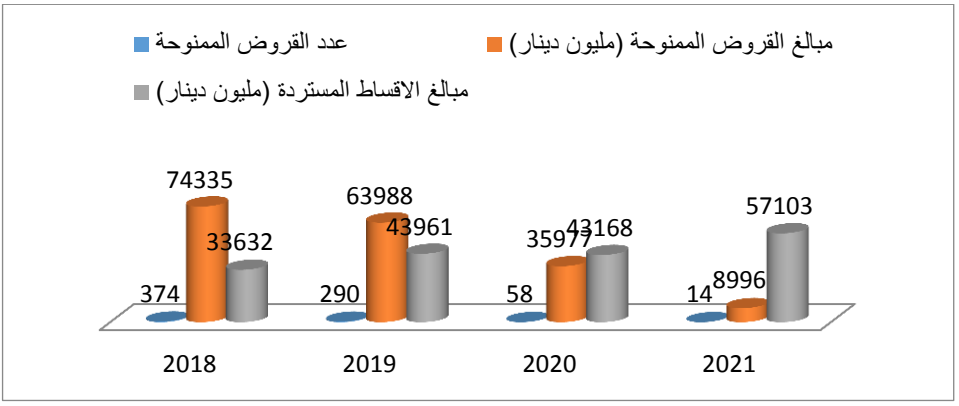

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(١)

٢.١.٣- قروض الاسكان والبناء

تم اقراض موظفي المصرف حصراً قرض الاسكان والبناء لمشاركة المصرف مع الدولة في واجباتها لحل ازمة السكن حيث تعتبر مشكلة السكن في العراق من المشاكل الرئيسية التي يجب معالجتها ووضع الحلول الناجحة لها، لان السكن من متطلبات الضرورية للحياة وهو من الاهداف الرئيسية التي يسعى

الانسان الى توفيرها بعد الغذاء لذا فان توفير السكن اللائق للأسر ولمختلف طبقات المجتمع هو لسد الفجوة بين العرض والطلب على الوحدات السكنية ، وكذلك لتحقيق هدف التنمية السكانية. نلاحظ من جدول وشكل (٢) ان المبالغ الممنوحة لقروض الاسكان والبناء كانت في سنة ٢٠١٨ بمقدار ٤١٤١ مليون دينار وقد ارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمقدار ٦٢٦٥ مليون دينار بينما بلغت في سنة ٢٠٢٠ بمقدار ١٨٩٠١ مليون دينار اما في سنة ٢٠٢١ فكانت بمقدار٢٥٦٣ مليون دينار بينما بلغت المبالغ المستردة ١٣٢١١ مليون دينار في سنة نفسها وقد شكلت فارق ما مقداره ١٠٢٩٧ مليون دينار عن سنة ٢٠٢٠.

جدول (٢) المبالغ الممنوحة لقروض الاسكان والبناء والمبالغ المستردة خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١

السنوات	المبالغ الممنوحة (مليون دينار)	المبالغ المستردة (مليون دينار)
٢٠١٨	٤١٤١	٣٣٩٦
٢٠١٩	٦٢٦٥	٤٠٧٤
٢٠٢٠	١٨٩٠١	٢٩١٤
٢٠٢١	٢٥٦٣	١٣٢١١

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي للسنوات ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١

شكل (٢) المبالغ الممنوحة لقروض الاسكان والبناء والمبالغ المستردة خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١

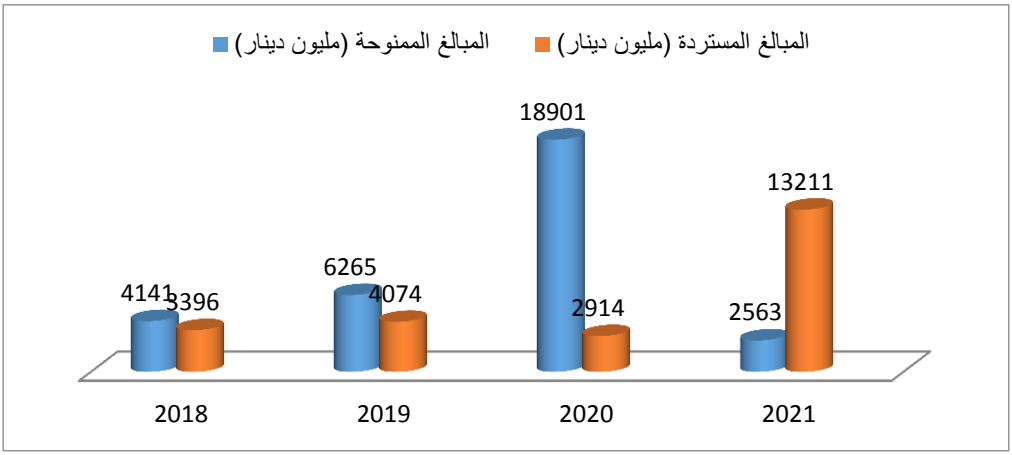

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(٢)

٣.١.٣- قروض ٢٠ مليون دينار

قام المصرف بزيادة سقف سلفة (١٠) مليون دينار ليكون (٢٠) مليون دينار لمساعدة موظفي المصرف في تحمل الاعباء المعيشية وزيادة المبلغ الممنوح من ١٠ مليون دينار الى ٢٠ مليون دينار وعلى الموظف الراغب بالزيادة اجراء التسوية المالية للموظف الذي لديه سلفة سابقة من هذا النوع .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل (٣) ان المبالغ الممنوحة في سنة ٢٠١٨ كانت ما مقداره ٢٣٧١ مليون دينار ، بينما بلغ اجمالي المبلغ الممنوحة بمقدار ٢٠٩٦ مليون دينار في سنة ٢٠١٩ وبلغت في سنة ٢٠٢٠ ما مقداره ١٢١٨ مليون دينار اما في سنة ٢٠٢١ كانت بمقدار ٢٧٥٠ مليون دينار وكانت المبالغ المستردة بمقدار ٢٤٩٩ مليون دينار في نفس السنة لتشكل فارق ما مقداره ٢١٨٣ مليون دينار عنها في سنة ٢٠٢٠، وهذه القروض له اهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع العراقي الذي يعاني من فجوة الفقر ولكن نلاحظ ان هذه القروض نحصرت فقط لموظفين المصرف والذين يشكلون النسبة القليلة من المجتمع وبالتالي حرامات اغلب المجتمع من الاستفادة من هذه القروض.

جدول(٣)عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قروض ٢٠مليون دينار للمدة ٢٠١٨ -٢٠٢١

السنوات	عدد السلف الممنوحة	المبلغ الممنوح(مليون دينار)	المبالغ المستردة (مليون دينار)
٢٠١٨	١٦٠	٢٣٧١	٥٧
٢٠١٩	١٦٣	٢٠٩٦	١٠١٧
٢٠٢٠	٨٠	١٢١٨	٤٦٨٢
٢٠٢١	١٢٣	٢٧٥٠	٢٤٩٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي للسنوات ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١

الشكل(٣)عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قروض ٢٠مليون دينار للمدة ٢٠١٨ -٢٠٢١

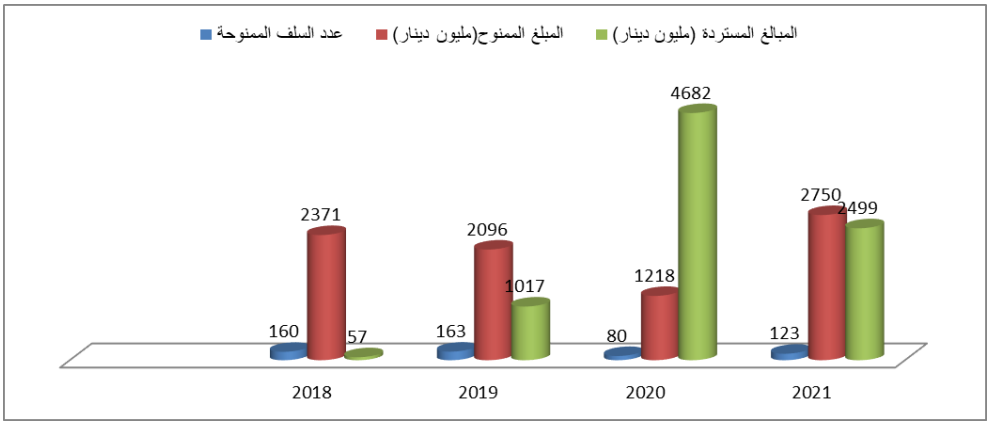

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(٣)

٤.١.٣- قرض السيارات الانتاجية

بهدف تنويع الأئتمان الممنوح لزبائن المصرف فقد تم تعاون المصرف مع الشركات لبيع السيارات الانتاجية بالتقسيط المربح وبضمانات ميسرة نلاحظ من خلال والشكل (٤) ان اقل عدد السلف الممنوحة كانت في عام ٢٠١٨ حيث كانت ٣١١ سلفة بمبلغ

٦٦٩٥ مليون دينار وان اعلى عدد السلف الممنوحة كانت في عام ٢٠٢١ حيث كانت ١٤٣٩ سلفة بمبلغ ٤٠١٩٧ مليون دينار، ان هذه القروض مهمة في تحفيز الانتاج وبالتالي التقليل من تفاقم مشكلة البطالة ولكن نلاحظ اقتصار هذه القروض على فئة معينة من المجتمع وبالتالي حرامات اغلب الفئات منها.

جدول(٤)عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قرض السيارات الانتاجية خلال المدة ٢٠١٨– ٢٠٢١

السنوات	عدد السلف الممنوحة	المبلغ الممنوح(مليون دينار)	مبالغ المستردة(مليون دينار)
٢٠١٨	٣١١	٦٦٩٥	٩٦٩
٢٠١٩	٦٠٣	١٢٨١٠	٣٤٦٦
٢٠٢٠	٤٨٣	١١٢٥٥	٤٢١٣
٢٠٢١	١٤٣٩	٤٠١٩٧	٨٢٤٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي للسنوات ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١

شكل(٤) عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قرض السيارات الانتاجية خلال المدة ٢٠١٨– ٢٠٢١

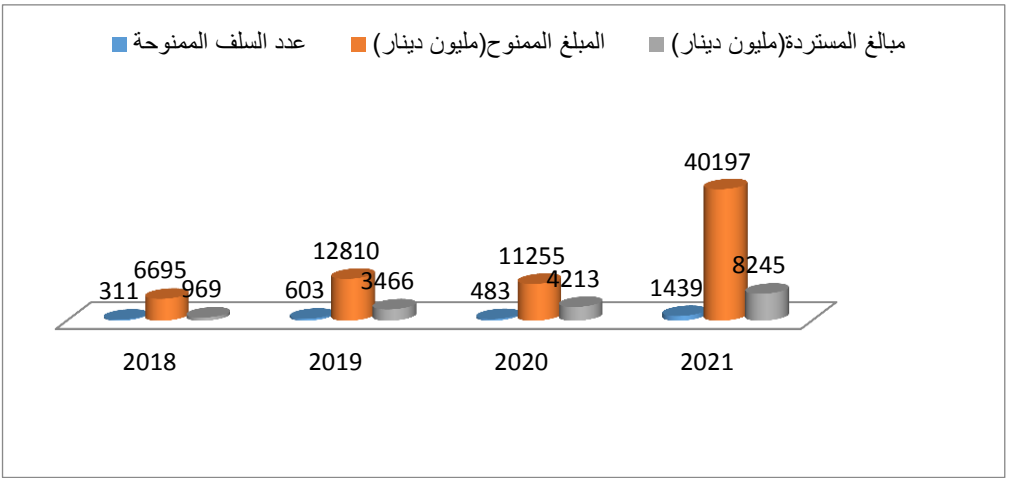

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(٣)

٥.١.٣- التسهيلات التجارية

يقص بالتسهيلات التجارية جميع اشكال الائتمان الذي يمنحه المصرف لعملائه من الشركات .وتتضمن التسهيلات التجارية على مجموعة واسعة من الخدمات التي تلاءم احتياجات مختلف انواع الشركات ، ومنها الجاري مدين والكمبيالات المخصومة والقروض التجارية والقروض لأجل وتمويل رأس المال العامل ، حيث قام المصرف بمنح التسهيلات المصرفية لزبائن وكما نلاحظ من خلال الجدول والشكل (٥) ان المبالغ الممنوحة من سلف التسهيلات التجارية في عام ٢٠١٨ كان ١٩٨١ مليون دينار وان اقل عدد سلف كان في عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١٥٠٠٠مليون دينار بينما كان اعلى مبالغ الممنوحة كانت في عام ٢٠٢١ بمبلغ ٤٣٣٥٠ مليون دينار وكانت المبالغ المستردة بمقدار ٩٥٨٢ مليون دينار.

جدول(٥) عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قروض التسهيلات التجارية للمدة ٢٠١٨- ٢٠٢١

السنوات	عدد السلف الممنوحة	المبلغ الممنوح(مليون دينار)	المبالغ المستردة(مليون دينار)
٢٠١٨	٦	١٩٨١	٧٧٣
٢٠١٩	٣	٢٧٥٠٠	١٣٦٧
٢٠٢٠	٢	١٥٠٠٠	١٢٥٤
٢٠٢١	١٣	٤٣٣٥٠	٩٥٨٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي للسنوات ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١

الشكل (٥) عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قروض التسهيلات التجارية للمدة ٢٠١٨– ٢٠٢١

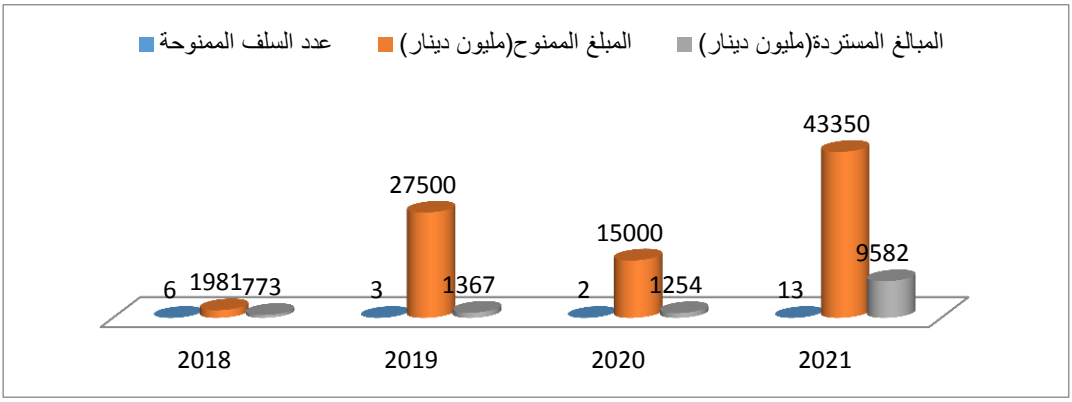

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(٥)

٦.١.٣– سلف خاصة لغير منتسبي المصرف

تم منح قروض الاسكان والقروض الشخصية لموظفي دوائر الدولة نلاحظ من خلال جدول (٦) ان اقل عدد سلفة كان في عام ٢٠١٨ حيث كان ٨٥ سلفة بمبلغ ١٥٢٢ مليون دينار وان اعلى عدد سلف كان في عام ٢٠٢١ حيث كان ١٤٦٥ سلفة بمبلغ ٦٧٦٧٩ مليون دينار كما في الجدول والشكل(٦).

جدول(٦)عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قروض لغير منتسبي المصرف خلال المدة ٢٠١٨–٢٠٢١

السنوات	عدد السلف الممنوحة	المبلغ الممنوح(مليون دينار)	المبالغ المستردة (مليون دينار)
٢٠١٨	٨٥	١٥٢٢	١٦٤٠
٢٠١٩	٢٧٤	٤٣٩٧	٧٦٠
٢٠٢٠	٩٢٧	٢٠٦١٦	١٢٢٤
٢٠٢١	١٤٦٥	٦٧٦٧٩	٥٩٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الصناعي للسنوات ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢١

الشكل (٦)عدد السلف والمبالغ الممنوحة والمستردة من قروض لغير منتسبي المصرف خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١

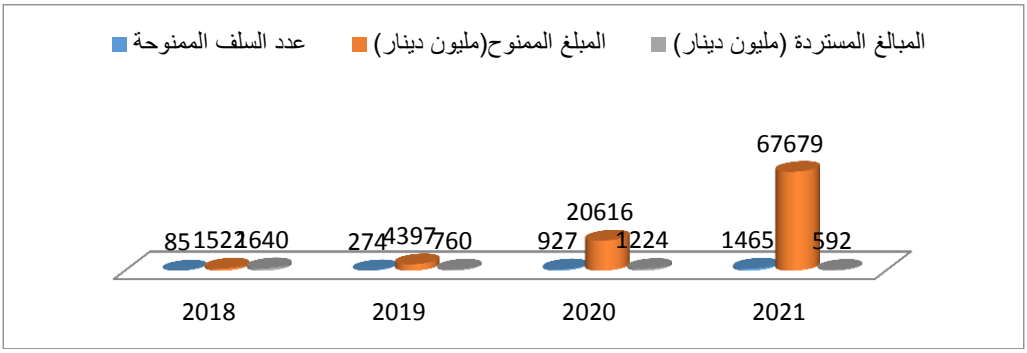

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات جدول (٦)

٧.١.٣- قرض البنك المركزي العراقي (قرض المبادرة)

تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء والتوصيات والتعليمات الصادرة عن اللجان المشكلة بوضع الية الاقراض بموجب كتب الامانة العامة لمجلس الوزراء ، قد تم شمول المصرف بمبادرات البنك المركزي العراقي لمنح القروض لمشاريع القطاع الخاص الصناعية والخدمية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وقد اصدر المصرف تعليماته الخاصة بهذه المشاريع وحسب سقوف المبالغ المحددة حيث تم منح قرض البنك المركزي العراقي عن طريق المبادرة الصناعية حيث بلغ اعداد القروض الممنوحة ٧ قروض مجموع مبالغها ٢٢,٠٥٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٩ وبلغت مجموع المبالغ الممنوحة ٣٦,٢٢٠ خلال عام ٢٠٢٠ وبلغت مجموع المبالغ الممنوحة ١٣٣.٥٢٣.٨٢٥.٠٠٠ مليار خلال عام ٢٠٢١

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- ان المصرف يمارس دور ضئيل في رفع القدرة التنموية في العراق

٢- لم يقم المصرف بالاستثمارات طويلة الاجل التي تدعم عملية التنمية الاقتصادية في العراق

٣- تعد القروض التشغيلية من أوجه الاستثمار الموارد المالية للمصرف وان هذه القروض موجهة لتمويل احتياجات قصيرة الاجل تسمح بمواجهة نفقات الاستغلال وعجز الخزينة، وايضا لتمويل المشاريع التنمية المحلية التي تسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ولكن نلاحظ ان عدد هذه القروض قد انخفض في سنة ٢٠٢١ حيث كان عدد السلف ١٤ سلفة بعد ان كان مرتفعا في عام ٢٠١٨ حيث كان عدد السلف ٣٧٤ سلفة.

٤- قروض الاسكان والبناء كانت حصراً لموظفين المصرف فقط في مجتمع يعاني من ازمة السكن وبالتالي حرمان اغلب الفئات المجتمع وخاصاً الفئة المتوسطة والفقيرة من الاستفادة من هذا النوع من القروض.

٥- قام المصرف بزيادة سقف سلفة (١٠) مليون دينار ليكون (٢٠) مليون دينار لمساعدة موظفي المصرف في تحمل الاعباء المعيشية وهذه القروض له اهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع العراقي الذي يعاني من فجوة الفقر ولكن نلاحظ ان هذه القروض نحصرت فقط لموظفين المصرف والذين يشكلون النسبة القليلة من المجتمع وبالتالي حرامات اغلب المجتمع من الاستفادة من هذه القروض. وبالتالي اغلب قروض المصرف كانت موجه لموظفين المصرف حصراً او موظفين دوائر الدولة .

٢.٤- التوصيات

١- تنويع قروض المصرف وتبسيط اجراءاتها وجعل القروض متاحة للجميع فئات المجتمع

٢- تشجيع الاستثمار من خلال تسهيل الاجراءات للمستثمرين ومنح استثمارات طويلة الاجل للنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد.

٣- ضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والانشطة الاقتصادية المهمة والاساسية وفق نظام من الاولويات الذي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية.

المصادر

١- اديب قاسم ، النقود والمصارف ، الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة ، ٢٠١٠

٢- اكرم حداد ، النقود والمصارف ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨

٣- باسم سلومي حمد ، عماد رسن حسن ، مبادرة البنك المركزي العراقي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية المقدمة من المصارف المتخصصة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد ٦١ سنة ٢٠٢٢

٤- خالد عبد الله براك ، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي ، دار الفكر الجامعي ، مصر، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٠ .

٥- د. اكرم حداد ، مشهور مذلول ، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري) ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨

٦- د. حربي محمد عريقات ، د. سعيد جمعة عقل ، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث) ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، ٢٠١٢

٧- د. محمود حسن صوان ، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨

٨- د.حسن عداي الحسيني ،د مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة المصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٨

٩- طاهر فاضل ، ميرال روحي ، النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٣،

١٠- المصرف الصناعي ، التقرير السنوي ،٢٠١٨

١١- المصرف الصناعي، التقرير السنوي، ٢٠١٩

١٢- المصرف الصناعي، التقرير السنوي، ٢٠٢٠

١٣- المصرف الصناعي، التقرير السنوي،٢٠٢١

١٤- مصطفى اسماعيل ناصر ، دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية ، جامعية القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٩